تصحيح اختبار التجريبي للفصل الثالث في مادة الفلسفة

المستوى: 3ASL

الموضوع 01:

هل يمكن للدولة الإستغناء عن الأسرة؟

إن الأسرة من أقدم المؤسسات الإجتماعية وأشدها تأثيرا في حياة الأفراد لتتكون من الأب والأم وأطفالهما تقوم بوظائف مختلفة في المجتمع، والدولة هي الأخرى من أقوى النظم والمؤسسات الإجتماعية التي عرفها الإنسان وهي كيان سياسي يتحدد وجوده بوجود شعب معين يسكن أقليما بصفة دائمة وسلطة سياسية تتمتع بالسيادة ولكل من هذين التنظيمين وظائفه الخاصة التي أوكلت إليه ضمن النسق الإجتماعي العام، غير أن التطور الذي طرأ على مستوى الحياة الإجتماعية للإنسان أدى إلى فقدان الأسرة لكثير من وظائفها، وصارت من الوظائف التي تقوم بها الدولة، فهل معنى هذا أن وجود الأسرة أصبح غير ضروري وأن الدولة لم تعد بحاجة إليها؟

لقد اعتقد الكثير من الفلاسفة والمفكرين أن الأسرة مؤسسة غير ضرورية وهي في طريقها إلى الزوال في الوقت الذي اتسعت فيه وظائف الدولة داخل المجتمع والتي كانت من الوظائف التي تقوم بها الأسرة، و لم يعد هذه الأخيرة دور في المجتمع فأوظيفة البيولوجية والتناسلية ليس وجود الأسرة شرطا ضروريا للقيام بهما. كما أن الوظيفة التربوية تقوم بها الأسرة بشكل سلبي وهي غرس الأخلاق الأنانية في الأطفال، بل كثيرا ما كانت واجبات الفرد تجاه الأسرة تتعارض مع واجباته تجاه الدولة فقد رأى **أفلاطون** أنه لكي يتسنى الأطفال على الإخلاص للدولة وخدمتها يجب أن تربيهم حاتسنات تعينهم الدولة ولا يجب أن يتربوا في أحضان أمهاتهم.

كما أن الوظيفة الإقتصادية لم تعد من اختصاص الأسرة وكتبجة لهذه الأسباب فإن الأسرة لا ترقى الأطفال بشكل يجعلهم يستحقون داخل المجتمع ويؤدون وظائفهم أدوارهم وانجازهم تجاه الدولة عندما يصيرون كبارا.

فقد رأى **الماركسيون المتطرفون** أن الأسرة إطار مشجع لبقاء الملكية الفردية والتي لا يمكن أن تتحقق العدالة إلا بزوال الأسرة لتزول الملكية الفردية، ورأى **باكونين** أن الأسرة سجن اجتماعي يقضي على فردانية الفرد. إن الأسرة نعيق تفتح شخصية الفرد قال " **أندري جيد**" أنها الأسرة أكرهك مزول مغلق، أبواب موصدة واغلاك عنور للسعادة". وإذن فوظائف الأسرة التربوية تعارض مع الأهداف التي تصوا الدولة إلى تحقيقها وهي تربية أفراد صالحين يضحون من أجل وجود الدولة واستمرارها واستفرارها.

لكن هذه الدعوات أقل ما يقال عنها أنها فوتوبية إذا لا يوجود دليل واقعي يؤكد على أن التخلي عن الأسرة يجعل الدولة تقوم بوظيفتها تجاه الأطفال بشكل جيد بل العكس هو ما نلاحظه في المجتمعات التي بدأت فيها الخلية الأسرية في الإختلال.

إن الأسرة مؤسسة اجتماعية ضرورية لا يصلح المجتمع وبستغيم لها ولا لأهميتها خاصة علماء المجتمع في العصر الحديث بولوها أهمية، فهي تعتبر مصدر الأخلاق ولهذيب السلوك وهي التي تزود المجتمع بأفراد صالحين، إنها مؤسسة ضرورية لحتمها طبيعة الإنسان ذاته وهذا ما يراه كل من " **دوركايم**" و " **ستندورف**" و" **لوبلاي**"، إنها ضرورية بوظائفها.

الوظيفة البيولوجية: التخلي عن الأسرة يؤدي إلى الحياة البوهيمة تخاطرها على المجتمع والدولة. إذ يصير المجتمع الإنساني حيوانيي ولنا أن نتصور غياب الأسرة وأثره السلبي.

الوظيفة التناسلية التخلي عن الأسرة يؤدي إلى سوء تنظيم النسل ومراقبته والإعتناء به.

الوظيفة التربوية: التخلي عن الأسرة يحرم الأفراد من التنشئة الإجتماعية السليمة لأن:

أولا: طفل الإنسان هو أحوج الكائنات الحية إلى الرعاية والتربية وثانيا لأن طفولته أطول طفولة مما يجعل الأمومة والأبوة أمرا ضروريا بالنسبة له، وثالثا لأن التربية بجميع أشكالها تقوم على التربية العاطفية وهذه الأخيرة لا يمكن توفرها إلا داخل الأسرة لذلك يقول " **دوركايم**" في الأسرة وحدها تتلوق حلاوة الحياة مع من أنيهم وعذوبة حب من نحبش معهم" بقول " **أوجيست كونت**": إن المجتمع الإنساني يتكون من الأسر لا من الأفراد " فكما أن المساحة الهندسية لا تتحل إلى حطوط أو حطة من النقاط كذلك المجتمع البشري لا يتحل إلى أفراد" وبالتالي فإن وجود الأسرة ضروري لوجود الدولة حتى تقوم هذه الأخيرة بوظائفها ولا يوجد تعارض بينهما، لأن الأسرة تنمي الأفراد على الأخلاق وحبة الوطن وهذا ما تصبو إليه الدولة ثم أن غياب الأسرة لا يساعد على التربية النفسية والأخلاقية السليمة مما يحافظ على توازن المجتمع والدولة. ولا يمكن لأية مؤسسة في الدولة أن تعوض الأسرة غير أن سلطة الأسرة المتزايدة قد تعوق تفتح شخصية الفرد وإذن فالأسرة مؤسسة ضرورية لا بد من وجودها لتكوين مجتمع سليم ودولة مستقرة إلا أن تحديد وظائف هذه الخلية أمر لا يقل ضرورة، فهناك وظائف أصبحت تقوم بها مؤسسات أخرى غير الأسرة وهذا ما يبرر القول " كلما فقدت الأسرة من وظائفها اقتدته كلما وحدت وظيفتها الحقيقية ألا وهي التربية إذن لا يمكن للدولة أن تستغني عن الأسرة لدورها التربوي خاصة.

الموضوع 02:

دافع عن الأطروحة التي ترى بأن لا عدالة اجتماعية بدون الإقرار بمبدأ التفاوت.

الطريقة استقصاء بالوضع.

المقدمة: العدالة الإجتماعية قيمة أخلاقية ومطلب إنساني واجتماعي لا تستقيم الحياة البشرية إلا بها، لكن الفلاسفة الذين بحثوا فيها وإن اتفقوا على ضرورتها إلا أنهم اختلفوا في كيفية تطبيقها فإذ كان البعض يؤسسها على التفاوت، فإن بعض الآخر يرى أنها تتحقق بالمساواة، فكيف يمكننا إذن بإثبات سلامة الطرح الذي يرى أنه لا يمكن تحقيق العدالة إلا بإقرار مبدأ التفاوت الموجود بين الناس؟

التوسع: عرض منطق الأطروحة: مراعاة مبدأ التفاوت يؤسس لعدالة اجتماعية اعتقد الكثير من الفلاسفة من أمثال أفلاطون وأرسطو وأنصار الفكر الليبرالي الجديد أن التفاوت بين الناس أمر طبيعي وعليه فإن مراعاته في توزيع الحقوق والواجبات تمكن من إعطاء كل ذي حق حقه وهو ما تنشده العدالة كقيمة أخلاقية وكفضيلة فالتفاوت الطبقي داخل المجتمع ليس ظلما وأي إخلال بمبدأ التفاوت هو إخلال بمبدأ العدالة.

الدفاع عن الأطروحة: إن تأسيس عدالة على التفاوت طرح عملي والعبي فضلا عن كونه يتسجم مع طبيعة البشر.

إذ كيف نسوي بين الناس وقد فرقت الطبيعة بينهم، فلو كان الناس يشكلون نموذجا واحدا متجانسا كانت العدالة هي المساواة لكن مادام الناس يختلفون في قدراتهم العقلية والجسمية كما يختلفون في الجهد المبذول أي أن ملكات الناس ليست واحدة وإرادتهم في العمل هي الأخرى متفاوته.

إن احترام التفاوت يؤدي إلى تطبيق مبدأ الكفاءة والإنتفاض وتحقق العدالة في الجهد والجزاء.

ولذلك رأى الليبراليون أن مراعاة التفاوت ضروري لأنه يبعث على الجهد وخلق روح التنافس وتمكن كل فرد من إبراز مواهبه وقدراته وإبداعها عن طريق الفكر، لذلك رأى أرسطو أن العدالة التوزيعية تقتضي الإنصاف وتجب أن يعطى للإنسان حسب ما يقدمه.

إن الناس ليسوا كلهم متهاثلين للقيام بنفس الواجبات وأداء نفس الأدوار داخل النسق الإجتماعي لذلك فإن توزيع الوظائف يكون حسب كفاءة المواطن وجدارته وما دام أفراد المجتمع ليسوا متهاثلين لتعب نفس الأدوار والقيام بنفس الواجبات فإنه المنطقي أن لا يأخذوا نفس الحقوق.

نقد خصوم الأطروحة: إن المعارضين لهذا الطرح هم الفلاسفة الذين لا يميزون بين مفهوم العدالة ومفهوم المساواة وأن تجسيد عدالة اجتماعية حقيقية في نظرهم يمرُّ حتما عبر المساواة الكاملة بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات وفي كل أمر وهؤلاء هم فلاسفة الفكر الإشتراكي بزعامة كارل ماركس ومن سار على أفكاره وفلسفته وكذلك فلاسفة القانون الطبيعي وأنصار نظرية العقد الإجتماعي، فهؤلاء كلهم يتفقون على أن الناس متساوون بالولادة من حيث طبيعتهم البشرية فهم نفس الحقوق الطبيعية ونتج عن ذلك أن يكونوا متساويين من حيث حقوقهم الإجتماعية ولا يكون ذلك إلا ...إليهم كمكائنات إنسانية تستحق نفس المعاملة فهم يرون أن ما نلاحظه من تفاوت بين الناس هو وليد ظروف معينة ولا دخل لإرادتهم فيها. فهذا ماركس يقرأ أن العدالة لا تكون إلا بإلغاء كافة التفاوتات الطبيعية الإجتماعية القائمة على نظام اجتماعي استغلالي لأن

المجتمع الطبيعي البدائي كان مجتمعا لا طبقيا ولما تعرت الظروف المادية المرتبطة بعلاقات العمل المادية أدت إلى انقسام المجتمع إلى طبقة مالكة وطبقة غير مالكة، إلا أن هذا الموقف يمكن نقده بسهولة فهو على المستوى النظري يبدوا مقبولا لكننا عندما نتحه صوب الواقع نجده فكرة وهمية خيالية لا تراعي الواقع ... إذ أن فكرة المساواة التي يدعيها هؤلاء تضطلم باللامساواة كحقيقة وكواقع ملموس بدليل فشل النظام الإشتراكي في العصر الحديث وتراجعه فاسحا المجال للاقتصاد الليبرالي الذي يسير نحو العولمة.

إن الدعوة إلى المساواة هي دعوة إلى الخمود والكسل وقتل روح الإبداع والمبادرة وما يترتب عنها من لامبالاة ما دامت حقوق الجميع مضمونة.

إن تأسيس عدالة قائمة على المساواة بتناق مع روح العدل- فهي فكرة أخلاقية عاطفية أكثر منها فكرة قائمة على منطق العقل.

الخاتمة:

من خلال التحليل نستنتج أن الأطروحة القائلة بأن لا عدالة دون مراعاة مبدأ التفاوت صحيحة وهي جديرة بأن تدافع عنها وتأخذها ورفض الطرح القائل بالمساواة.

الموضوع 03: النص

الجدول	عناصر الإجابة	العلامة
إثارة	الإطلاع من الإعتداد السّابع أن علاقة الدال بالمدلول علاقة طبيعية اختلاف المفكرون والفلاسفة حول هذه القضية ذلك ما دفع الدكتور محمد حجازي إلى التطرق إلى الموضوع والإجابة على المشكلة التالية: ما هي طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول؟ هل هي ذاتية ضرورية أم اعتباطية تعسفية؟	04ن
محاولة حل المشكلة	1-موقف صاحب النص: الأطروحة- العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية تعسفية والعبارة الدالة على ذلك في النص: "... وقيمة الرموز ليست طبيعية ذاتية بل هي مستمدة من الإتفاق العرفي عليه..." 2-الحجج: هي نظام بين الرموز توجد علاقة محددة بين حربياتها تمثل أداة اتصال بين المؤثر والمتلقي. مثال: اللغة الأمازيغية- أداة اتصال بين المتحدث أو الكاتب من	12ن
	حاتب وبين المستمع والقارئ من حاتب آخر. القضايا المتطلبة: إذا كانت لتؤدي رسالة بين مؤثر ومتلقي وهذا يعني أن هناك اتفاق على استخدام رموز لغوية معينة. لكن وظيفة اللغة تحقيق الإتصال والتواصل. إذن هناك اتفاق بين مستعملي رموزها فالعلاقة بين الدال والمدلول عرفية اعتباطية. 3-النقد والتفويم: تأييد -دي سوسير- ويبر حاتي لهذا الموقف. يرى اللغويون وأفلاطون: أن كل رمز لغوي يقابله مباشرة المعنى الدال عليه. تأسيس الرأي الشخصي. أن العلاقة تحكمية اعتباطية. مدى الدمماج مع معطيات التحليل.	
حل المشكلة	مدى الدماج الحالمة مع التحليل. التأكيد على أن العلاقة اعتباطية ولاربح الإنسانية بلبث ذلك.	04ن